الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/587/Add.7
30 November 1999

الجمعية العامة

ORIGINAL: ARABIC

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (ز) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٩ من جدول الأعمال (انظر A/54/587، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٢٤ و ٤٣ المعقودتين في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/54/SR.24 و 43).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/54/L.9 و A/C.2/54/L.45

٢ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل غيانا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" (A/C.2/54/L.9) وفيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في تسعة أجزاء تحت الرمز A/54/587 و Add.1-8.

071299 071299 99-36929

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

"وإذ تشير أيضا إلى اعتماد خطة التنمية، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وإلى الحاجة إلى أعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة على نحو فعال،

"وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار هذا الحوار، استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية، والشراكة من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

"وإذ تعترف بالدور الذي يقوم به التعاون الإقليمي في تعزيز التكامل وفي إيجاد تداؤب بين الإمكانات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف، وبين التعاون في عملية العولمة،

"وإذ تحيط علما بالحاجة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو منسق بمتابعة وتنفيذ المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

"وإذ تحيط علما بالخبرة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة،

"١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين؛

"٢ - تقرر أن يكون موضوع الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة هو مواجهة تحديات العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين؛

"٣ - تقرر، دون تغيير طابع انعقاد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين، إرجاء عقد الحوار الرفيع المستوى الثاني على مدى يومين إلى دورتها السادسة والخمسين؛

"٤ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يشرع في مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل في وقت مبكر إلى قرار بشأن موعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني وطرائق عمله وطبيعة نتائجه ومجالات تركيز مناقشاته، مع مراعاة الخبرة السابقة والإسهامات التي ستقدمها الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة؛

"٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات، وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وسائر الجهات الإنمائية المختصة الأخرى، بالشروع في الأعمال التحضيرية لهذا الحوار، فيما يراعي أيضا نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة؛

"٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى تلك الدورة تقريرا موحدا عن تنفيذ هذا القرار."

٣ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض الكسندرو نيكوليسكو (رومانيا) نائب الرئيس، مشروع قرار معنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" (A/C.2/54/L.45)، الذي قدمه استنادا إلى المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.9.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.45 (انظر الفقرة ٧).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.45، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.9 بسحبه.

باء - مشروع مقرر اقترحه الرئيس

٦ - في الجلسة ٤٣ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بمذكرة الأمين العام بشأن مواضيع الحوار الرفيع المستوى الثاني عن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/45/328) (انظر الفقرة ٨).

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد خطة التنمية[١]، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وإلى الحاجة إلى إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة على نحو فعال،

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار هذا الحوار، استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية، والشراكة من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على كلا المستويين الوطني والدولي،

وإذ تعترف أيضا بالدور الذي يقوم به التعاون الإقليمي في تعزيز التكامل وفي إيجاد التداؤب والشراكات على كل من الصعيد دون الإقليمي، والإقليمي، والأقاليمي، والعالمي في عملية العولمة وبالتالي مواصلة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف،

وإذ تشدد على أهمية الاعتراف بالشواغل المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجتها، بحيث تتم مساعدتها في الإفادة من العولمة بغرض إدماجها بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى كفالة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو منسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

---

(١) انظر القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

وإذ تلاحظ أيضا الخبرة السابقة المكتسبة من الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة،

١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البنّاء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين؛

٢ - تقرر أن يكون موضوع الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة هو: "مواجهة العولمة: تسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين"؛

٣ - تقرر أيضا، دون تغيير طابع انعقاد الحوار الرفيع المستوى كل سنتين، إرجاء عقد الحوار الرفيع المستوى الثاني على مدى يومين إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة؛

٤ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يشرع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل التوصل في وقت مبكر إلى قرار بشأن موعد انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثاني وطرائق عمله وطبيعة نتائجه ومجالات تركيز مناقشاته، مع مراعاة الخبرة السابقة والإسهامات التي ستقدمها الدول الأعضاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، وتنوه بمواصلة الإفادة من استخدام المناقشات التفاعلية العامة، التي تشمل مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل تيسير الحوار طبقا للقواعد والنظم ذات الصلة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات، وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وسائر الجهات الإنمائية المختصة الأخرى، بالشروع في الأعمال التحضيرية لهذا الحوار، فيما يراعي أيضا نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى تلك الدورة تقريرا موحدا عن تنفيذ هذا القرار.

٨ - وتوصي اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

مذكرة من الأمين العام عن موضوعات للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تحيط الجمعية العامة علما بمذكرة الأمين العام عن موضوعات للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة[٢].

---

(٢) A/54/328.